

المملكة المغربية
+ⵍⵎⵖⵔⵉⵙⵉⵏ ⵏ ⵎⵖⵔⵉⵙⵉⵏ
Royaume du Maroc

MINISTÈRE DE LA TRANSITION ÉNERGÉTIQUE ET DU
DÉVELOPPEMENT DURABLE
- DÉPARTEMENT DU DÉVELOPPEMENT DURABLE -



وزارة الانتقال الطاقوي والتنمية المستدامة
- قطاع التنمية المستدامة -
+ⵍⵎⵖⵔⵉⵙⵉⵏ ⵏ ⵎⵖⵔⵉⵙⵉⵏ ⵏ ⵎⵖⵔⵉⵙⵉⵏ ⵏ ⵎⵖⵔⵉⵙⵉⵏ
- ⵍⵎⵖⵔⵉⵙⵉⵏ ⵏ ⵎⵖⵔⵉⵙⵉⵏ ⵏ ⵎⵖⵔⵉⵙⵉⵏ -

الدورة السادسة لجمعية الأمم المتحدة للبيئة
كلمة السيدة الوزيرة
الجلسة الوزارية

نيروي 29 فبراير 2024

أصحاب المعالي والسعادة

حضرات السيدات والسادة

اسمحوا لي في البداية أن أتقدم، باسم المملكة المغربية، بخالص شكري لحكومة وشعب كينيا على حسن الاستقبال والضيافة. الشكر موصول أيضا لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة على كل الترتيبات المتخذة للإعداد لهذه الدورة.

ها نحن اليوم نجتمع مرة أخرى تحت إطار جمعية الأمم المتحدة للبيئة في ظل ظرفية عالمية غير مستقرة نحتاج فيها إلى تكثيف الجهود لحماية كوكبنا بحيث لا يزال تغير المناخ والتلوث، واستغلال الموارد الطبيعية، يدفعان الأرض إلى ما هو أبعد من قدرتها على الصمود.

حضرات السيدات والسادة

لقد أولت المملكة المغربية منذ سنوات، تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، اهتماماً كبيراً لحماية البيئة والتنمية المستدامة ضمن خططها التنموية. بحيث تشكل الاستدامة دعامة أساسية للنموذج التنموي الجديد بالمغرب في أفق 2035. وقد تعزز هذا الانخراط أيضا من خلال الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة التي تروم تعزيز الانتقال نحو اقتصاد أخضر وشامل.

وفي هذا الإطار، تبنى المغرب استراتيجية طاقية مستدامة تهدف إلى الرفع من القدرة الكهربائية المنشأة إلى أكثر من 52٪ قبل عام 2030 مما يفتح آفاقا واعدة للطاقات الجديدة والخالية من الكربون مثل الهيدروجين الأخضر.

كما تطمح مساهمتنا المحددة وطنيا في إطار الاتفاقية الأممية حول المناخ إلى تقليل انبعاثات الغازات الدفيئة بنسبة تفوق 45٪ بحلول عام 2030. ولتحقيق هذا الطموح، تمت بلورة "استراتيجية للتنمية منخفضة الكربون في إطار رؤية متكاملة، من أجل تحولات اقتصادية واجتماعية عميقة في عالم محايد للكربون في أفق 2050.

أما على الصعيد الإقليمي، فقد قام المغرب، بإطلاق مبادرة الولوج إلى المحيط الأطلسي بالنسبة لدول الساحل، لتعزز بشكل دائم إسهام هذه الدول في التجارة العالمية وتقوي صمود المنطقة وذلك تكريسا للمبادرات الطموحة السابقة وبالخصوص اللجان الثلاث للمناخ في حوض الكونغو والساحل والدول الجزرية الإفريقية.

حضرات السيدات والسادة

إن رفع التحديات المتعلقة بالبيئة يستلزم تعبئة شاملة للمجتمع الدولي. ويعتبر التعاون المتعدد الأطراف والتمويل من أجل التنمية إحدى أهم الآليات لبناء مستقبل أنظف ومزدهر وعادل.

لذا يجب علينا، أكثر من أي وقت مضى، تسريع عملنا الجماعي من خلال نظام متعدد الأطراف شامل ومستدام يمكن من بلورة حلول ناجعة ومهيكلّة تأخذ بعين الاعتبار احتياجات الأجيال الحالية والمستقبلية.

شكرا على حسن الإصغاء.